الأمم المتحدة S/2014/550

مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2014
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

## أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤) الذي مدد المجلس فيه ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وطلب إلي أن أبلغه بالتقدم المحرز بشأن المعايير المرجعية، وتنفيذ ولاية المكتب وتنفيذ ذلك القرار، وبالظروف التي تؤثر على ذلك التنفيذ، وانتقال المكتب إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ويقدم التقرير معلومات مُحدّثة منذ تاريخ تقريري السابق، المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير (S/2014/36)، ويرتكز هيكل التقرير على النقاط المرجعية.

## ثانيا - التقدم المحرز في توطيد دعائم السلام

### ألف - العملية الديمقراطية

٢ - منذ صدور التقرير الأخير، ظلت الحالة السياسية في بوروندي متوترة في خضم خلافات حادة بشأن المسائل الاجتماعية - السياسية الرئيسية التي تؤثر على البلد. ومع ذلك، فإن الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة السياسية، وإن كان هشا، فقد أدى أيضا إلى إحراز شيء من التقدم في إنشاء إطار سياسي وقانوني لإجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٥.

٣ - وفي مطلع عام ٢٠١٤، تدهورت الحالة السياسية في بوروندي تدهورا حادا في أعقاب تزايد حدة الانقسام داخل الائتلاف الحاكم بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني. وقد اشتد التوتر القائم بين اتحاد التقدم الوطني والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، في ظل مقاومة اتحاد التقدم الوطني لدعم التعديلات الدستورية التي اقترحها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وهي

010814 010814 14-58089 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تعديلات كان يمكن أن تغير التوازن العرقي في تقاسم السلطة في البلد وتسمح للرئيس نكورونزيزا بترشيح نفسه لولاية أخرى. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أقال وزير الداخلية شارل ندايتيجي من رئاسة اتحاد التقدم الوطني. وجاء الإجراء الذي اتخذه الوزير بعد أن جعل قرار اتخذته المحكمة العليا في ٢٧ كانون الثاني/يناير بشأن نتائج المؤتمر الحزبي لاتحاد التقدم الوطني في عام ٢٠١٢ من الممكن للوزير أن يُنفذ حكما كانت قد أصدرته المحكمة العليا في عام ٢٠١٢ يقضي بإبطال انتخاب السيد ندايتيجي في المؤتمر. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قام بيرنار بوسوكوزا، النائب الأول للرئيس وعضو اتحاد التقدم الوطني، بإلغاء قرار وزير الداخلية بحجة أنه تدخل في الشؤون الداخلية لحزب سياسي وانتهاك للدستور وقانون الأحزاب السياسية. وفي اليوم التالي، أقال الرئيس نكورونزيزا السيد بوسكوزا من منصبه كنائب أول لرئيس الجمهورية، حيث أعلن أن بوزكوزا قد أخفق في الفصل بين مسؤولياته الحزبية والحكومية، وقوض الحكومة من خلال دعوته إلى سحب مشروع الدستور الذي قدمه إلى الجمعية الوطنية المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. واستقال، في وقت لاحق، ثلاثة من وزراء اتحاد التقدم الوطني من الحكومة في يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير، عقب دعوة السيد ندايتيجي إليهم للتنحي تضامنا مع الحزب.

٤ - وأدت هذه التطورات إلى تفاقم الانقسامات المتطاولة العهد داخل اتحاد التقدم الوطني، والتي جعلت أعضاء القيادة الذين يرغبون في البقاء ضمن التحالف الحكومي يقفون ضد من يعارضون آراء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بشأن مراجعة الدستور والذين يدعون أنهم الممثلون الشرعيون للحزب. وفي ١١ شباط/فبراير، اعترفت وزارة الداخلية بكونسيليي نيبيغيرا رئيسة جديدة لاتحاد التقدم الوطني. وقامت السيدة نيبيغيرا، بصفتها الجديدة هذه، بترشيح بروسبر بازومبانزا الذي عينه الرئيس نكورونزيزا في منصب النائب الأول الجديد للرئيس في ١٤ شباط/فبراير. وأعقب هذه الخطوة تعيين ثلاثة وزراء في ١٨ شباط/فبراير من جناح اتحاد التقدم الوطني الذي تعترف به وزارة الداخلية، مما أدى إلى زيادة تفاقم الانقسامات داخل اتحاد التقدم الوطني وفيما بين قيادة الاتحاد السابقة ومجلس الدفاع عن الديمقراطية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وجهت السيدة نيبيغيرا رسالة إلى وزير الداخلية، أشارت فيها إلى أن السيد ندايتيجي قد أُبعد من اتحاد التقدم الوطني. وحاليا تُمنع قيادة اتحاد التقدم الوطني السابقة، بعد حظرها قانونا، من عقد أي اجتماعات وأنشطة أخرى.

٥ - وفي ٨ آذار/مارس، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق أعضاء حركة التضامن والتنمية المعارضة الذين كانوا يعتزمون عقد اجتماع حاشد في بوجومبورا. وقد فر

بعض المتظاهرين ولاذوا بمقر الحركة. واحتجز المتظاهرون اثنين من أفراد الشرطة، دخلا مقر الحركة لملاحقة المتظاهرين دون الحصول على أمر قضائي، ونزعوا سلاحهما. وبعد إخفاق المفاوضات بين الحركة والشرطة من أجل كفالة الإفراج عن ضابطي الشرطة، اقتحمت الشرطة مقر الحركة باستخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. وقد أصيب ما مجموعه ١٣ شخصا واعتقل ما يزيد على ٨٠ شخصا. وفي ٢١ آذار/مارس، حكمت المحكمة العليا في بلدية بوجومبورا على ٢١ من أعضاء الحركة بالسجن مدى الحياة. وحكم على ٢٧ عضوا آخر، بمن فيهم ثلاثة من القصر، بالسجن لفترات تتراوح بين ٣ و ١٠ سنوات، بينما بُرئت ساحة ٢٢ آخرين. وأثناء المحاكمة، لاحظ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي عدة حالات انتهاك للحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية، بما في ذلك انتهاك الحق في الاستعانة بمحام، وافتراض البراءة، والحق في إتاحة وقت كاف لكي يدافع الشخص عن نفسه. وفي الوقت نفسه، أصدر المدعي العام، في ١٢ آذار/مارس، أمرا باعتقال رئيس الحركة ألكسيس سيندوهيجي بتهمة التمرد والعصيان. ولكنه اختفى منذ ذلك الوقت ويعيش حاليا في أوروبا.

٦ - وفي ٢١ آذار/مارس، أخفقت الجمعية الوطنية، بفارق صوت واحد، في اعتماد مشروع قانون لتعديل الدستور. وفي حين أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية قد طرح مسألة تنقيح الدستور في محاولة لحذف أحكام يرى أن الزمن قد عفا عليها، فقد أشارت أحزاب المعارضة إلى أن مشروع القانون كان من شأنه أن يحذف أحكاما قد تشكل عائقا أمام ترشيح الرئيس نكورونزيزا في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥. كما كان من شأنه أيضا أن يحذف جميع الإشارات إلى اتفاقات أروشا لعام ٢٠٠٠. ووفقا للإجراءات التشريعية، ذكر رئيس الجمعية الوطنية أن مشروع القانون سيُعاد إلى الحكومة، التي يمكنها أن تقدم مرة أخرى نصا جديداً في غضون سنة واحدة. وقد ترك ذلك للحكومة خيار تنظيم استفتاء شعبي بشأن التعديلات الدستورية إذا ما كانت ترغب في تعديل الدستور قبل إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥. وفي ٨ نيسان/أبريل، أعلن نائب المتحدث الرسمي باسم الرئيس نكورونزيزا أنه لن يُجرى أي استفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة وأن دستور عام ٢٠٠٥ سوف يظل هو الأساس لانتخابات عام ٢٠١٥.

٧ - وقد ثار جدل عام في بوروندي بسبب ادعاءات تفيد بتوفير أسلحة وتنظيم تدريب لجناح الشباب في المجلس الوطني للدفاع الديمقراطية، وقد أثيرت الادعاءات بسبب برقية مشفرة سربت من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ونشرت على شبكة الإنترنت في ١٠ نيسان/أبريل. ووصف بيان أصدره المجلس الوطني في ١٠ نيسان/أبريل الادعاءات بأنها

مجرد إشاعات وأكاذيب. ونفت الادعاءات الحكومة والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ومكتب أمين المظالم وجميع الأحزاب السياسية المقربة من مجلس الوطني للدفاع الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، رفضت الحكومة دعوات أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من أعضاء مجلس الأمن إلى إنشاء لجنة تحقيق مستقلة. و قد أثرت أنا نفسي قلقي بشأن هذه الادعاءات مع الرئيس نكورونزيزا، وكذلك فعل بعض الزعماء في المنطقة وأعضاء من المجتمع الدولي.

٨ - كما أدى تسرب برقية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى تدهور العلاقة بين المكتب والحكومة. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة أن مستشار شؤون الأمن بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، الذي ذكر اسمه في البرقية، شخص غير مرغوب فيه لمحاولاته ''زعزعة استقرار'' بوروندي. وبعد نحو سبعة أسابيع، اضطر موظف آخر بالمكتب، وهو موظف حماية شخصية، لمغادرة البلد عندما طلبت الحكومة من المكتب إبعاده. وكان الموظف قد ترك دون قصد ذخيرة في أمتعته في ٢٥ أيار/مايو عندما كان يهم بالصعود إلى طائرة في مطار بوجمبورا وسلّم الذخيرة إلى سلطات الطيران المدني. وقد احتج المكتب، في كلتا الحالتين، على أن الإجراءات التي اتخذها الحكومة تعد انتهاكا لاتفاق مركز البعثة المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة.

٩ - وعقب المزاعم المتعلقة بتوزيع أسلحة على جناح الشباب في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، اجتمع مجلس الأمن في ٨ نيسان/أبريل وأعرب عن قلقه إزاء حالات التوتر السياسي في بوروندي، بما في ذلك أعمال الترهيب والمضايقة والعنف التي تذكر التقارير أن جماعات الشباب ترتكبها في البلد. وأكد الضرورة الملحة لأن تقوم حكومة بوروندي بالتصدي لحالات الإفلات من العقاب، وأن تدين جميع الأحزاب السياسية علنا كل أعمال العنف السياسي والتحريض على الكراهية أو العنف، بما يتماشى مع دستور بوروندي واتفاقات أروشا.

١٠ - وفي يومي ٢٥ و ٢٧ نيسان/أبريل، اعتمدت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، على التوالي، بالإجماع قانون الانتخابات الجديد الذي سيحكم تنظيم انتخابات عام ٢٠١٥. وقد أُدرجت في القانون معظم التوصيات التي قدمت أثناء حلقة العمل بشأن قانون الانتخابات، التي عُقدت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣ في كايانزا. وقد حذف من القانون، الذي أصدره الرئيس نكورونزيزا في ٣ حزيران/يونيه، الشرط المثير للجدل الذي يقتضي حصول مرشحي الانتخابات الرئاسية على درجة جامعية. وفي تطور إيجابي يتصل بذلك، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والحكومة، في ٢٠ أيار/مايو، حلقة عمل مشتركة

ثانية لتقييم خارطة الطريق التي اعتمدتها بتوافق الآراء الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة في آذار/مارس ٢٠١٣. وقد شاركت فيها جميع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة، بما فيها الجهات التي لا تعترف بها الحكومة، وأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ورؤساء الدولة السابقين ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وكان الناتج الرئيسي لحلقة العمل هو اعتماد مجموعة من المبادئ العامة التي ستكون بمثابة مدونة قواعد سلوك للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة والمرشحين المستقلين، قبل انتخابات عام ٢٠١٥ وأثناءها وبعدها. وقد وقعت الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية والجهات الفاعلة والأمم المتحدة في ٩ حزيران/يونيه المبادئ العامة لإجراء انتخابات عام ٢٠١٥.

١١ - وما زال زعماء المعارضة الرئيسية يواجهون تهما جنائية ولا تزال حركاتهم محظورة. وقد احتجز نائب الرئيس الحالي لساهوانيا - الجبهة من أجل الديمقراطية وتحالف الديمقراطيين من أجل التغيير في بوروندي، فريديريك بامفوغينيومفيرا، بتهمة الفساد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر قبل الإفراج عنه بكفالة في ٢٠ آذار/مارس، في حين تفيد التقارير بأن تحركات أغاثون رواسا، الزعيم السابق لقوات التحرير الوطنية، ترصد عن كثب. وقد استدعي رئيس التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري وساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، ليونس نغيندا كومانا، ثلاث مرات أمام المدعي العام المساعد في ١٧ و ٢٢ و ٢٥ نيسان/أبريل للتحقيق معه، عقب رسالة وجهها نيابة عن الائتلاف، أشار فيها إلى احتمال حدوث كارثة إنسانية في بوروندي، ودعا المجتمع الدولي إلى منع حدوث ''إبادة جماعية سياسية'' في البلد.

١٢ - وفي محاولة للحد من عنف الشباب النشطين سياسيا، عقد مكتب أمين المظالم حلقة عمل برعاية الأمم المتحدة في يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو لممثلي رابطات الشباب المنتسبة إلى الأحزاب السياسية، لمناقشة دورهم في تعزيز السلام والتسامح في ظل التنوع السياسي. وشارك في المنتدى ما يزيد على ٢٠٠ من الشباب، وأفضى إلى اعتماد مجموعة من التوصيات المتعلقة بتعزيز روح التسامح والاحترام المتبادل للتنوع السياسي وتفادي العنف كوسائل لتسوية النزاعات. ولكن الشباب المنتسبين للتحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري رفضوا التوصيات بحجة أنها لا تجسد المناقشات التي دارت خلال المنتدى.

١٣ - وفي ١٨ تموز/يوليه، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجدول الزمني للانتخابات على النحو التالي: انتخاب أعضاء مجالس البلديات وأعضاء الجمعية الوطنية في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ والانتخابات الرئاسية في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مع إجراء جولة ثانية، إذا اقتضى الأمر، في ٢٧ تموز/يوليه؛ وانتخابات مجلس الشيوخ في ١٧ تموز/يوليه؛

والانتخابات على مستوى المجالس المحلية والأحياء في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ وبإمكان الراغبين في خوض الانتخابات الرئاسية تقديم طلبات ترشيحهم في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٥، في حين ستجري الحملة الانتخابية في الفترة من ١٠ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

## باء - الأمن والاستقرار

١٤ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة على نطاق البلد. ومنذ كانون الثاني/يناير، وقع ١١ اشتباكا مسلحا في مقاطعتي سيبيتوكي وبوبانزا، وفي غابة روكوكو على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك، بصورة رئيسية، بين القوات المسلحة لبوروندي ولجمهورية الكونغو الديمقراطية من ناحية، وفصيل من قوات التحرير الوطنية بقيادة ألويس نزابامبيما من ناحية أخرى. وقيل إن ما مجموعه ٥ جنود من مقاتلي قوة الدفاع الوطني و ٦ من قوات التحرير الوطنية قد قتلوا، في حين أصيب ٦ جنود من قوات الدفاع الوطني و ٣ من مقاتلي قوات التحرير الوطنية، في أثناء الاشتباكات.

١٥ - وعقب تسرب برقية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بشأن توزيع الأسلحة المزعوم على أعضاء حركة الإمبونيراكوري في نيسان/أبريل، ادعت عدة وسائط إعلام ومنظمات غير حكومية، بما في ذلك الرابطة البوروندية لحماية حقوق الإنسان والأشخاص المحتجزين، أن أعضاء في حركة الإمبونيراكوري، الجناح الشبابي لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية الحاكم، يتلقون تدريبا بالقرب من أوند - كيليبا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورفضت الحكومة الادعاءات ولم تعثر التحقيقات التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دليل يثبت وجود حركة الإمبونيراكوري، أو أي تدريب لعناصر بوروندية شبه عسكرية، في المنطقة.

١٦ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون التأسيسي المنقح للشرطة الوطنية البوروندية من أجل القضاء على التداخل في الأدوار والمسؤوليات بين وزارة الأمن العام والمديرية العامة للشرطة. كما يستعيض القانون الجديد عن مكاتب الشرطة الإقليمية بمكاتب شرطة المقاطعات والبلديات للتخفيف من الأعباء الإدارية العامة للشرطة.

١٧ - وقد أُنجز برنامج جمع الأسلحة في الحملة الثانية لنزع السلاح في شباط/فبراير بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد جمع ما بلغت جملته ٥٢ بندقية و ٥٠٤ قنابل و ٨٢٥ خرطوشة في الحملة التي بدأت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن تأثير الحملة في الحد من العنف المسلح وكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في

بوروندي كان محدودا. فقد أبلغ، على سبيل المثال، عن ٦٢ هجمة بالقنابل اليدوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في جميع أنحاء بوروندي، وفقا لما ذكرته اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

١٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم التقني إلى الأمانة الدائمة لمجلس الأمن الوطني في تنفيذ استراتيجية الأمن الوطن، التي اعتمدت في عام ٢٠١٣. وموّل المكتب، في إطار الاستراتيجية، حلقة عمل للتوعية، نُظّمت في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، لصالح كبار المسؤولين الحكوميين من وزارات الدفاع والأمن العام والداخلية، ولمستشاري حكام المقاطعات السبع عشرة. وركزت حلقة العمل على أدوار المشاركين في إطار استراتيجية الأمن الوطني، ولا سيما في إطار اللجان الأمنية المشتركة التي أنشئت مؤخرا والتي تجمع بين أعضاء الحكومة ومؤسسات الأمن والعدالة على الصعيد المحلي، من جهة، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية ووسائط الإعلام، من جهة أخرى، بغية المساعدة في التصدي للتهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الواردة في الاستراتيجية والبالغ عددها ١١٤ تهديدا. وإضافة إلى ذلك، أسهم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في الاستعراض الوطني لإصلاح قطاع الأمن في بوروندي الذي أجراه الفريق الدولي لإسداء المشورة في قضايا الأمن، وأفضى إلى تقرير يوصي بإدخال تحسينات على هيكل الأمن الوطني في بوروندي.

١٩ - وواصل المكتب الدعوة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان في أوساط قوات الدفاع والأمن وفي عملها. ونظم المكتب، في هذا الصدد، مؤتمرا لتوعية ضباط الجيش بحقوق الإنسان في ٢٧ آذار/مارس بالتعاون مع وزارة الدفاع، ثم نظّم في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه تدريبا للمدربين حضره ٥٠ من موظفي حقوق الإنسان من قوات الدفاع والأمن بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

## جيم - العدالة الانتقالية

٢٠ - أصدر الرئيس نكورونزيزا، في ١٥ أيار/مايو، القانون الخاص بلجنة الحقيقة والمصالحة، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ١٧ نيسان/أبريل. وقد قاطع اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوريا التصويت بحجة أنه من غير المرجح أن تضمن طريقة اختيار أعضاء مكتب لجنة الحقيقة استقلالية اللجنة. كما أعربا عن شواغل إزاء عدم وجود إشارة إلى أي آلية قضائية في القانون. وأعرب رئيس تحالف المعارضة، التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، عن أسفه لاعتماد القانون، ودعا إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بعد انتخابات عام ٢٠١٥. وستدرس اللجنة الفترة الممتدة منذ استقلال

بوروندي في عام ١٩٦٢ حتى عام ٢٠٠٨، عندما انضمت آخر جماعة مسلحة إلى عملية السلام. وسوف تتألف اللجنة من مفوضين بوروندیين فقط يعملون لولاية مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وقد نصحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الحكومة بأن قانون لجنة الحقيقة والمصالحة يتضمن أحكاما لا تتماشى مع المعايير الدولية، وأشارت إلى عدم شمولية العملية التي أدت إلى اعتماد قانون اللجنة.

٢١ - وأعربت عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جهات نشطة ضمن إطار مجموعة التفكّر في شؤون العدالة الانتقالية، عن أسفها لأن الرئيس نكورونزيزا لم يطلب من الجمعية الوطنية إعادة تقديم مشروع قانون يشمل جميع التوصيات الصادرة عن المشاورات الوطنية لعام ٢٠٠٩، وكذلك توصيات منظمات المجتمع المدني. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدرت منظمات المجتمع المدني الأعضاء في مجموعة التفكّر مذكرة حثت فيها رئيس الجمعية الوطنية على كفالة شمول عملية العدالة الانتقالية وعلى اختيار أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة على نحو يتسم بالشفافية.

## دال - الحوكمة وبناء المؤسسات

٢٢ - لقد تجدّد التوتر فيما يتعلق بتعامل اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي مع موضوع الأراضي المتنازع عليها، لا سيما في مقاطعتي بوروري وماكامبا. وقد أُصدرت أوامر اعتقال في ٢١ آذار/مارس ضد ٧ من سكان مقاطعة بوروري وجهت إليهم تهمة التمرد بحجة عرقلة عمل اللجنة. وقد اعتقلت الشرطة اثنين من السكان بينما اختفى الخمسة الآخرون. وفي هذه الأثناء، اعتمدت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، في يومي ١٧ و ٢٨ نيسان/أبريل على التوالي، القانون المتعلق بإنشاء المحكمة الخاصة للأراضي وغيرها من الممتلكات. وقاطع أعضاء اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - نياكوري الدورة وشجبوا القانون باعتباره غير دستوري. وأعرب عدد من منظمات المجتمع المدني، ولا سيما مرصد العمل الحكومي، عن القلق من أن إنشاء المحكمة قد يخدم أغراضا انتخابية، ويمكن أن يزيد انقسام المجتمع البوروندي على أسس عرقية.

٢٣ - ولا تزال وتيرة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بطيئة وقد توقفت الجهود الرامية إلى تنقيح الإطار القانوني لمكافحة الفساد. وتعرب منظمات المجتمع المدني بانتظام عن أسفها لمستويات الفساد الحالية وتتهم الحكومة بعدم الرغبة في مكافحة هذه الآفة. ودعت عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مرصد مكافحة الفساد والمخالفات الاقتصادية، الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بعملية وضع الإطار القانوني لمكافحة الفساد.

٢٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دعم تعزيز مؤسسات الرقابة، ولا سيما فريق مكافحة الفساد والمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال مكافحة الفساد. وفي عام ٢٠١٣، تلقى فريق مكافحة الفساد ٢٥٠ شكوى أحيل ١٠٣ منها إلى النيابة العامة لمحكمة مكافحة الفساد بغية اتخاذ الإجراء المناسب. واستعادت المحكمة، في إطار الاضطلاع بولايتها، ٢٤٢ مليون فرنك بوروندي خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، تلقّى ٤٥ من أعضاء فرقة مكافحة الفساد تدريبا في مجال التحقيقات المالية والإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد.

## هاء - سيادة القانون

٢٥ - في بادرة تنم عن تحسن الشفافية في التعيينات القضائية، أجري الامتحان التنافسي الأول لاختيار المرشحين الراغبين في العمل في مجال القضاء في حزيران/يونيه بدعم من الشركاء الثنائيين. وسيبدأ المرشحون الذين يقع عليهم الاختيار في حضور تدريب أولي لمدة سنتين قبل تعيينهم قضاة. وهذه هي المرة الأولى التي يجري فيها اختيار القضاة استنادا إلى عملية شفافة تقوم على معايير موضوعية.

٢٦ - وفي مؤشر آخر على التقدم المحرز، عقد اجتماع استعراض قطاعي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس في غيتيغا لتقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة العدل للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وضم الاجتماع ممثلين عن وزارات العدل والأمن العام والقضاء ومؤسسات الإصلاح ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية. وأوصى المشاركون باعتماد مؤشرات جديدة للخطة الاستراتيجية المتعلقة بإصلاح وضع القضاة والمجلس الأعلى للقضاة بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقد أقر وثيقة الاستعراض القطاعي الفريق القطاعي المعني بالعدالة وسيادة القانون، ويتألف الفريق من ممثلين عن المؤسسات القضائية والشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع المدني، وستحال إلى وزير العدل قبل تعميمها. واجتمعت اللجنة المكلفة بصياغة مشروع قانون إصلاح وضع القضاة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو لوضع النص في صيغته النهائية.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، لم تجتمع لجنة متابعة المؤتمر الوطني بشأن العدالة، التي أنشأها وزير العدل لتقييم الحالة العامة للنظام القضائي في بوروندي، لا تضم اللجنة ممثلين لمنظمات المجتمع المدني ونقابات المحامين واتحادات القضاة، وفقا لما يقتضيه إطارها المرجعي. ولم يشرع وزير العدل بعد في إجراء حوار مع نقابة القضاة، بعد أن رفض الاعتراف بصحة انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة في شباط/فبراير الماضي.

٢٨ - وقد أثارت عدة قضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير قلقا عاما بشأن استقلال السلطة القضائية على النحو المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه. وفي ١٦ أيار/مايو، اعتقل رئيس الرابطة البوروندية لحقوق الإنسان، واحتجز لاحقا رهن المحاكمة لأنه أعلن في الإذاعة أنه يجري تدريب بعض الشباب البوروندیين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقدم صورة مزورة لتأييد الادعاءات. ووجهت إليه تهمة تهديد أمن الدولة الداخلي والخارجي، وقد يواجه عقوبة تصل إلى السجن ثماني سنوات في حالة إدانته.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى وزارة العدل في مجالات النزاهة والاستقلال القضائي والمساءلة. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة الدعم إلى وزارة العدل في وضع خطتها الاستراتيجية بشأن تعزيز المساءلة والنزاهة في قطاع العدالة. كما قام المكتب الأمم المتحدة بدور نشط في لجنة مكافحة الفساد التي أنشأها وزير العدل، والتي وضعت مشروع الخطة الرامية لمنع ومكافحة الفساد في قطاع العدالة. وقد قدمت الخطة إلى ممثلين عن وزارتي العدل والحكم الرشيد والمؤسسات القضائية والشركاء في التنمية ولجنة حقوق الإنسان المستقلة ومكتب أمين المظالم فضلا عن منظمات المجتمع المدني في أيار/مايو ٢٠١٤. وأخيرا، وضع المكتب، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، دليلا إرشاديا لمستعملي خدمات التقاضي في المحاكم ووزع ١ ٠٠٠ نسخة منه على ممثلي وزارة العدل والمحاكم ومكاتب المدعين العامين ونقابات المحامين ومنظمات المجتمع المدني. ويقدم الدليل، الذي يهدف إلى تحسين الشفافية في قطاع العدالة ومكافحة الفساد، معلومات عن الخدمات القضائية وعن الإجراءات والمتطلبات ذات الصلة بالحصول على تلك الخدمات.

٣٠ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز مفهوم جعل خدمات العدالة على مقربة من المستفيدين في بوروندي، قدم البرنامج الإنمائي المساعدة لحكومة بوروندي لإطلاق مشروع بشأن خدمات المعونة القانونية لفائدة السكان المستضعفين، وإنشاء ١٢ مكتبا للمعونة القانونية تديرها أربع من منظمات المجتمع المدني في أربع مقاطعات شمالية رائدة (نغوزي وموينغا وكيروندو وكايانزا). وقد قدم البرنامج الإنمائي والشركاء في التنمية الدعم إلى وزارة العدل في تصميم نظام وطني للمعونة القانونية وفي التحضير لإنشائه.

## واو - حقوق الإنسان

٣١ - تتضمن العوامل الرئيسية المثيرة للقلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان في بوروندي العدد الذي ما فتئ يتزايد للانتهاكات والحوادث التي تؤثر على ممارسة الحريات العامة، ولا سيما حقوق التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير. وفي هذا الصدد، وثق

مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ٢٤ حزيران/يونيه، ٤٩ حادثا ذات دوافع سياسية شاركت فيها حركة الإمبونيراكوري، وأبلغ المكتب بها المسؤولين الحكوميين المعنيين، وذلك مقارنة بـ ١٨ حادثا وقعت خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وشملت هذه الحوادث ما يلي: (١) حظر أو تعطيل اجتماعات خططت لعقدها أحزاب المعارضة؛ (٢) الاعتداء الجسدي على أفراد المعارضة السياسية؛ (٣) تدمير أعلام ورموز أخرى تخص أحزاب المعارضة؛ (٤) تهديد أشخاص متهمين برفض الانضمام إلى الحزب الحاكم وتخويفهم، أو لأعضاء أجنحة الشباب في الأحزاب المعارضة؛ (٥) الابتزاز وإساءة المعاملة لمواطنين مسالمين، وذلك عادة في أثناء الدوريات الليلية التي يقوم بها أفراد الإمبونيراكوري.

٣٢ - ومنذ بداية السنة، واجهت حرية التعبير وحرية الصحافة قيودا متزايدة، بما في ذلك ممارسة السلطات البوروندية والإمبونيراكوري الضغوط والتهديد ضد وسائط الإعلام والصحفيين. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤، أصدر مجلس الأمن الوطني البوروندي بيانا يهدد فيه بإغلاق المحطة الإذاعية الخاصة المسماة الإذاعة الأفريقية العامة، عقب تغطيتها للاشتباك الذي وقع في ٨ آذار/مارس بين حركة التضامن والتنمية والشرطة، ويدعو المجلس الوطني للاتصالات إلى اتخاذ تدابير مناسبة ضد وسائط الإعلام المسؤولة عن بث رسائل يمكن أن تحرض السكان على التمرد. وفي أعقاب تسريب برقية مكتب الأمم المتحدة، تعرض عدة صحفيين للتحقيق من قبل السلطات القضائية فيما يتعلق بتقارير أعدوها عن توزيع الأسلحة المزعوم في مختلف أنحاء البلد. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، اعتقل عضو في جناح رواسا بقوات التحرير الوطنية في بلدة غيهانغا، بمقاطعة بوبانزا، وقيل إنه تعرض للضرب على أيدي عدد من ضباط الشرطة لأنه ذكر في محطة إذاعة محلية أن شبانا منتسبين إلى الحزب الحاكم يتلقون تدريبا عسكريا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٩ أيار/مايو، احتجز مسؤولون محليون يتبعون لمجلس الدفاع عن الديمقراطية، برفقة مجموعة من أفراد الإمبونيراكوري، صحفيين يعملان لدى إذاعة فرنسا الدولية وإذاعة أفريقيا العامة لمدة تزيد على أربع ساعات في مارانغارا، بمقاطعة نغوزي، أثناء إعدادهم تقارير عن الحالة السياسية في الإقليم. وقد شجب اتحاد الصحافيين البوروندين، وكذلك رابطة الصحفيين في شرق أفريقيا، الضغوط المتزايدة التي يتعرض لها الصحفيون للكشف عن مصادرهم والجهود العامة التي تبذلها السلطات لتقييد حرية الصحافة في بوروندي.

٣٣ - ومن الأمثلة البارزة للقيود المفروضة على حرية التجمع والتنقل الحادث الذي وقع في ١٦ آذار/مارس عندما أعلن رئيس بلدية بوجومبورا، في أعقاب الاشتباكات التي حدثت بين حركة التضامن والتنمية والشرطة في ٨ آذار/مارس، عن عدم مشروعية أي أنشطة رياضية

تضم أكثر من شخص واحد، وتقييد تلك الأنشطة بتسعة أماكن مأذون بها. ويجب على أي كيان رياضي يعتزم تنظيم أنشطة في بوجومبورا أن يطلب إذنا من الإدارة المحلية. ولكن القانون لم يطبق تطبيقا صارما.

٣٤ - وقد انخفض عدد حالات القتل خارج نطاق القضاء التي وثقها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي خلال الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا حادا، ليبلغ ٣ حالات مقارنة بـ ١٩ حالة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. وفي حين أن أيا من عمليات القتل التي وقعت في السنة الماضية كان له دوافع سياسية، فقد حدثت حالتان تنطويان على صلة بالسياسة.

٣٥ - ولا يزال الإفلات من العقاب يشكل مصدر قلق، بينما لم تتخذ السلطات البوروندية بعد خطوات ملموسة لكفالة محاكمة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إجراء تحقيقات شفافة ونزيهة وذات مصداقية، بغض النظر عن الانتماء السياسي. وفي معظم الحالات التي شملت أفرادا من الإمبونيراكوري كان تدخل موظف إداري يضع حدا للملاحقة القضائية. وقد وثق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حالتين حوكم فيهما أفراد من الإمبونيراكوري في المحاكم القانونية وأدينوا. وإضافة إلى ذلك، أجرى السلطات القضائية تحقيقات في ٢٧ حالة من عمليات القتل خارج نطاق القضاء البالغ عددها ٣٩ حالة والتي وثقها مكتب الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣، ولم تسفر سوى ٥ حالات عن صدور أحكام بالإدانة. ولكن التحقيقات في ٣ حالات قتل هذه السنة أدى إلى عمليات اعتقال وإدانة واحدة حتى الآن. وأخيرا، لا يجري التحقيق حاليا سوى بـ ٥ من أصل ٣٥ حالة للتعذيب وإساءة المعاملة التي وثقت في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

٣٦ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم الدعم لوضع إطار قانوني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وعقب قيام اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان بإنشاء منبر للمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي الولايات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تم صوغ مشروع قانون موحد بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٤ ومن المتوقع عرضه على أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في وقت لاحق من هذه السنة.

## زاي - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٣٧ - الاقتصاد في بوروندي آخذ في التحسن بعد سلسلة من الصدمات السلبية خلال السنوات القليلة الماضية التي تركت أثرا سيئا على الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية. ووصل النمو الاقتصادي إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، ومن المقدر أن يصل إلى ما يقرب من

٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٤، مدفوعا بقطاعي الزراعة والتشييد، وبتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك الألياف البصرية والطاقة المائية والطرق. ومع ذلك، فقد حد نقص الإيرادات وانخفاض دعم الميزانية من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى النسبة المتوقعة البالغة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤، وهما يعكسان جزئيا ظروف التقشف في البلدان المانحة التقليدية وفرض شروط أكثر صرامة قائمة على الحوكمة، من قدرة الحكومة على الحفاظ على مستويات الإنفاق العام. وبغية التصدي لهذا الوضع، فقد شجع البرنامج الإنمائي والشركاء في التنمية السلطات على الحفاظ على الإنفاق لصالح الفقراء، والتعجيل بالإصلاحات الهيكلية، وتعزيز وضع البلد المالي.

٣٨ - وحتى ٣١ أيار/مايو، وصل إلى بوروندي ٢ ١٠٤ من ملتمسي اللجوء الجدد قادمين من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة نحو ٠٠٠ ٥٠ لاجئ كونغولي، معظمهم يقيمون في أربعة مخيمات في مقاطعات رويغي وكانكوزو وموينغا ونغوزي وبوجومبورا. وأعيد توطين نحو ١٣٠ من اللاجئين الكونغوليين في بلدان أخرى في إطار ترتيب لتقاسم الأعباء.

ويعيش حاليا نحو ٠٠٠ ٧٩ من المشردين داخليا في بوروندي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى وزارة التضامن الوطني في تسجيل المشردين داخليا في ١٩ موقعا بسبع مقاطعات في مختلف أنحاء البلد بهدف التوصل إلى حل للتشرد الطويل الأجل، وتعزيز القدرات الوطنية على إعادة الإدماج المستدام للمشردين داخليا.

٣٩ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سجلت المنظمة الدولية للهجرة ١٦٠ ٥ من المهاجرين البوروندیين غير النظاميين الذين أبعدوا من تنزانيا. وجاء إلى بوروندي أكبر عدد من المهاجرين المبعدين وكان البلد في أدنى حالات الاستعداد لمواجهة ذلك التدفق. وهناك نحو ٤٩٦ شخصا، من الأشخاص البالغ عددهم ٥٨٢ ١ الذين تقرّر أنه لا يوجد مرجع بشأنهم في بوروندي، لا يزالون في مراكز للمرور العابر لفترة تزيد على ٧ أشهر.

## ثالثا - القضايا الشاملة

### ألف - المنظور الجنساني

٤٠ - مع اقتراب الانتخابات، أصبحت الحاجة إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة في مناصب اتخاذ القرار أكثر بروزا. وعقب تدريب بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني نُظّم في

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وضع ٢٠ حزبا سياسيا خطط عمل تراعي المنظور الجنساني من أجل إدراج شواغل المرأة في جداول أعمال هيئتي اتخاذ القرار، ولتحسين مشاركة المرأة في كلتا الهيئتين. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم إلى الأحزاب السياسية في تنفيذ خطط العمل. وفضلا عن ذلك، فقد أدرجت أحكام تتعلق بمشاركة المرأة في قانون الانتخابات الجديد إثر توصيات قدمتها منظمات نسائية في أثناء حلقة العمل التي نظمت في كيانزا بشأن قانون الانتخابات في أيار/مايو ٢٠١٣.

٤١ - ولا يزال العنف الجنسي والجنساني يمثل أحد انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية التي تهدد سلامة المرأة وكرامتها في بوروندي. وتقع النساء والفتيات يوميا ضحايا للاغتصاب والعنف الجنسي والدعارة القسرية والعنف المنزلي، ولا تبلغ معظم الضحايا الشرطة ولا المحاكم بالانتهاكات. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، وقّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية حقوق الإنسان وثيقة برنامج مشترك لتعزيز كفاءة المؤسسات والمجتمعات المحلية وأدائها في منع وإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي أعمال العنف ضد النساء والفتيات، وكذلك لتقديم المساعدة إلى الناجيات.

## باء - حماية الأطفال

٤٢ - دعما لعملية إنشاء نظام متين لقضاء الأحداث، قامت وزارة العدل، من خلال مركز التدريب المهني للجهاز القضائي، بتدريب ٦٠ قاضيا في القسم المعني بالقصر وحقوق الطفل وقضاء الأحداث في أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك باستخدام أدوات تدريبية وضعت بالتعاون مع المكتب الدولي المعني بحقوق الطفل.

٤٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير، عاد إلى بوروندي ٤٠٠ ٢ من الأطفال الذين أبعدوا من تترانيا. ولتعزيز إعادة إدماجهم على نحو مستدام، بذلت جهود لتعزيز آليات حماية الطفل المجتمعية في مناطق العودة الرئيسية، وهي كاروزي وروتانا ورويغي وماكامبا. ونتيجة لذلك، فقد أنشئت ٣٣٧ لجنة إضافية لحماية الطفل، وتمّ تأهيل ما يزيد على ٤٠٠ ٢ شخص على صعيد المجتمعات المحلية لاستبانة حلول محلية لمواجهة لعنف ضد الأطفال وإيذائهم واستغلالهم، ولتعزيز الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للأسر الضعيفة.

## جيم - الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٤٤ - في ١٩ شباط/فبراير، وافق الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام على خطة ثالثة لأولويات بناء السلام في بوروندي، وتوفير مبلغ قدره ١١,٦٥ مليون دولار لتمويل مشاريع في أربعة مجالات، هي: الحوار الوطني والتماسك الاجتماعي؛ ومشاركة الشباب؛ وحقوق

الإنسان؛ والنزاعات على الأراضي. وقد حددت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليون مجالات التدخل هذه باعتبارها في حاجة إلى المزيد من الدعم لتوطيد السلام في بوروندي. وعقدت اللجنة التوجيهية المشتركة، التي تدير خطة أولويات بناء السلام وتشرف على تنفيذها والتي تشارك في رئاستها الحكومة ومنسق الأمم المتحدة المقيم في بوروندي، اجتماعها الأول في ٢٧ أيار/مايو.

٤٥ - وقد واصل رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير بول سيغر من سويسرا، العمل مع ممثلي الخاص على إشراك الحكومة والشركاء الرئيسيين في تعزيز الدعم من أجل بناء السلام وتوطيد السلام في بوروندي قبل إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥. وفي نيويورك، نظم الرئيس عدة اجتماعات لتشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، بما في ذلك مأدبة غداء في ٢٣ نيسان/أبريل حضرها رئيس لجنة بناء السلام، السفير البرازيلي أنطونيو دي أغيار باتريوتا، وتناولت الاجتماعات شواغل المجتمع الدولي بشأن تقلص الحيز السياسي قبل انتخابات عام ٢٠١٥.

٤٦ - كما زار رئيس تشكيلة بوروندي، في إطار جهوده، بوروندي في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لتقييم التطورات الجارية في البلد. واقترح الرئيس، خلال رحلة قام بها إلى باريس وبروكسل وبوجمبورا وكيغالي وأروشا في الفترة من ٢١ إلى ٣١ أيار/مايو، تنظيم مناقشة في إطار اجتماع مائدة مستديرة لمتابعة نتائج مؤتمر الشركاء الذي عقد في جنيف عام ٢٠١٢، وكذلك بهدف تقييم التقدم المحرز قياسا بالالتزامات المتبادلة، وتقوية العلاقة بين بوروندي وشركائها الدوليين.

## رابعا - المرحلة الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي

٤٧ - بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ٢١٣٧ (٢٠١٤)، وضعت خطة انتقالية مشتركة بإشراف القيادة الاستراتيجية للفريق التوجيهي المعني بالانتقال، والذي يشترك في رئاسته مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وحكومة بوروندي، وقدمت إلى مجلس الأمن في ١٤ أيار/مايو. ويتألف الفريق التوجيهي المعني بالانتقال من حكومة بوروندي ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي والاتحاد الروسي وأوغندا وبلجيكا وتنزانيا وجنوب أفريقيا ورواندا وسويسرا والصين وفرنسا وكينيا والمملكة المتحدة ونيجيريا وهولندا والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ولجنة بناء السلام ومنسق الأمم المتحدة المقيم.

٤٨ - وتتمحور الخطة الانتقالية المشتركة حول مجالات ذات أولوية تغطيها النقاط المرجعية، وتنظم دعم المجتمع الدولي لبوروندي، وتحدد الثغرات التي يمكن أن تنجم عن إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وتسعى إلى تمكين المكتب من تقليص أنشطته تدريجيا، وتمكين فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء من زيادة قدراتهم في المجالات ذات الأولوية، في حين يواصل المكتب تنفيذ ولايته، بناء على طلب مجلس الأمن، ويعمل مع شركائه في بوروندي لكفالة استمرار التقدم صوب تحقيق النقاط المرجعية.

٤٩ - ومن المرجح أن تنجم أكبر الثغرات في القدرات عن مغادرة المكتب في مجال العملية الديمقراطية والحوكمة وبناء المؤسسات، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير الحوار السياسي وجهود الدعوة الرفيعة المستوى. وفي حين أن الدعم المقدم إلى لحوكمة وبناء المؤسسات سيتواصل عن طريق البرنامج الإنمائي والأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، فإن الحوار السياسي والتيسير السياسي الرفيع المستوى من المرجح جداً أن تضطلع بهما مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة السياسية الإقليمية ذات الصلة، وبقدر أقل الفريق القطري من خلال مشروع ''الحوار الوطني والتماسك الاجتماعي'' الوارد في ''خطة أولويات بناء السلام الثالثة''. وستبذل هذه الجهود بتنسيق وثيق مع الشركاء ذوي الصلة والجهات الفاعلة الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٥٠ - وفي مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، من المتوقع أن تستمر الأنشطة ذات الصلة بعد مغادرة المكتب رهنا بمواصلة تقديم الدعم المالي للعمل الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتستكشف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إمكانية مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وزيادة قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم المشورة والدعم الإداري واللوجستي والتدريب إلى آليات العدالة الانتقالية بعد رحيل المكتب على النحو المتفق عليه في الخطة الانتقالية المشتركة. وقد أعرب الشركاء بالفعل عن اهتمامهم القوي بتمويل وجود المفوضية ككيان قائم بذاته.

٥١ - وفي حين أن فريق الأمم المتحدة القطري يشارك بنشاط في قطاع سيادة القانون وينفذ أنشطة بتعاون وثيق مع المكتب، فإنه لا تتوافر لديه حاليا جميع الموارد اللازمة لكي يتمكن من التعويض عن فقدان مساهمة المكتب في هذا المجال. ويعتزم البرنامج الإنمائي زيادة قدراته على استيعاب بعض المهام التي يقوم بها المكتب حاليا في هذا المجال ضمن برامجه القائمة، ويعكف على تعيين مستشار معني بسيادة القانون و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين من أجل تعزيز عنصر سيادة القانون. وإضافة إلى ذلك، فقد أوفد فريق من جهة التنسيق العالمية المعنية

بالشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية، يتألف من ممثلين للبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان، إلى بوروندي في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ من أجل دعم العمل على وضع استراتيجية للأمم المتحدة في مجال سيادة القانون لبوروندي.

٥٢ - وفي حين أنه من المتوقع أن يضمن مستوى مشاركة المجتمع الدولي الحالي في قطاع الأمن في بوروندي الاستمرارية في هذا المجال، فإن رحيل المكتب يمكن أن يحدث ثغرات تتعلق بالقدرات في جهود الدعوة على الصعيد السياسي، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن للمكاتب السياسية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم الدعم في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، تعتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي زيادة قدراتها وتوسيع نطاق مشاركتها في هذا المجال من أجل المساعدة على سد الثغرات المحتملة.

٥٣ - ومن غير المحتمل أن يكون لإنهاء ولاية المكتب تأثير كبير على مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأن الأنشطة ذات الصلة يقوم فريق الأمم المتحدة القطري بتغطيتها بالفعل. ولذلك، فليس من المتوقع أن تؤدي عملية الانتقال إلى احتياجات أخرى من الموارد في هذا المجال، وذلك شريطة أن تتلقى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مبالغ التمويل المتبقية لبرامج كل منهما ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٥٤ - ووفقا للخطة الانتقالية المشتركة، فإن الانتقال السلس من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يتوقف على عدد من الافتراضات الأساسية. ومن بين هذه العوامل استقرار الحالة الأمنية والبيئة المؤاتية التي تمكن المكتب من مواصلة تنفيذ ولايته حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأن يواصل فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه عملهم دون قيود تفرض على هذه العمليات أو تحويل الموارد لمواجهة احتياجات طارئة. كما تفترض الخطة الانتقالية المشتركة أن يقدم جميع أصحاب المصلحة الدعم وأن يسهموا بنشاط في العملية، وأن يقوم الشركاء الدوليون بتقديم دعم مالي فعّال وآني إلى الفريق القطري، وزيادة قدراتهم الذاتية في المجالات البالغة الأهمية. وفي الختام، تفترض الخطة أن تكون هناك ملكية وطنية قوية تتولى زمامها حكومة بوروندي على جميع المستويات في المرحلة الانتقالية وأن تتهيأ ظروف سياسية مؤاتية في الميدان تتسم بالحوار السياسي وأن يتم تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وهي جميعها عناصر لا غنى عنها لتحقيق عملية انتقال ناجحة وسلمية.

## خامسا – بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات

٥٥ – حسبما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، قامت إدارة الشؤون السياسية بالأعمال التحضيرية لإنشاء بعثة لمراقبة الانتخابات لكي تتابع العملية الانتخابية في بوروندي وتبلغ عنها على الفور بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وستنخرط البعثة في عملها على نحو كامل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وستقوم بالإبلاغ عن المراحل المختلفة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، وعن السياق العام الذي تجرى فيه الانتخابات. وسيكون مقر البعثة في بوجمبورا، مع تمثيل ميداني مصغر. ومن المتوقع أن تضم البعثة ما يزيد قليلا على ثلاثين موظفا فنيا، إضافة إلى بعض موظفي الدعم. وسيوفد فريق متقدم في الربع الأخير من هذه السنة لكي يبدأ الأعمال التحضيرية.

٥٦ – وستتحاور البعثة، لدى الاضطلاع بولايتها، مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة وتتعاون معهم، وذلك مع من أجل جمع المعلومات والإسهام في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. كما ستعمل عن كثب مع سائر الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي.

## سادسا – ملاحظات

٥٧ – لا تزال حدة التوتر السياسي مرتفعة في بوروندي، على الرغم من محاولات الجهات الفاعلة الوطنية لمعالجة القضايا الرئيسية من خلال الحوار والتوافق. وقد وضعت بوروندي الأسس اللازمة لعملية انتخابية سلمية وتشاركية بعد اعتماد قانون الانتخابات الجديد وتوقيع مدونة قواعد السلوك لانتخابات عام ٢٠١٥. وإنني أرحب، في هذا الصدد، بالإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات. ومع ذلك، فإن استمرار أجواء عدم الثقة التي طبعت العلاقات بين الحزب الحاكم والجهات الفاعلة الأخرى يهدد بتقويض تلك الإنجازات. ويجب على بوروندي أن تعمل الآن أكثر من أي وقت مضى على حماية وتعزيز روح الحوار والتوافق التي دفعت عملية توطيد دعائم السلام منذ توقيع اتفاق أروشا للسلام في عام ٢٠٠٠. ويتعين على الحكومة والمعارضة أن يقوم كل منهما بدوره في ضمان استمرار النهج التوافقي لتوطيد دعائم السلام وأن يحترم الالتزامات التي قطعها كل منهما على نفسه في إطار قانون الانتخابات ومدونة قواعد السلوك وخارطة الطريق المتعلقة بالانتخابات. وإنني أحث الحكومة على تشجيع الحوار بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، وضمان توفير حيّز لجميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك أحزاب المعارضة خارج البرلمان يُمكِّنها من ممارسة حرياتها الأساسية. وأنني أُشجِّع بالمثل أحزاب

المعارضة على المشاركة الكاملة في الحياة السياسية للبلد، والقيام بدورها في توفير البدائل والخيارات التي تعتبر حيوية لأي نظام ديمقراطي.

٥٨ - وستكون الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠١٥ حدثا بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق استقرار طويل الأجل في بوروندي. وإذا كانت الانتخابات سلمية وشاملة وتمت بطريقة تتسم بالمصداقية، فإنها توفر فرصة لترسيخ التحول الديمقراطي في بوروندي. ويساورني القلق إزاء الزيادة المطردة في أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الفترة المتبقية لإجراء الانتخابات التي تقل عن عام مقارنةً مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٣. وكيما تتسم الانتخابات بالمصداقية، يفترض أن تكون فيها الفرص متساوية أمام الجميع وأن تسمح بالمنافسة العادلة بين المرشحين، وأن تُمكِّن المواطنين من الاختيار دون خوف من العنف أو الترهيب. ومن المؤسف القول إن الحالة السائدة الآن ليست كذلك. وبينما أُشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان لتعزيز احترام حقوق الإنسان في بوروندي، فإنني أحث حكومة بوروندي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان ممارسة الحريات العامة، ولا سيما الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية الرأي والتعبير، ولكفالة حماية جميع المدافعين عن حقوق الإنسان.

٥٩ - وفين حين ألاحظ أن عدد عمليات القتل خارج نطاق القضاء قد انخفض بشكل ملحوظ، فإنه يجب على السلطات البوروندية أن تبذل جهدا أكبر لضمان التحقيق بصورة جدية بجميع انتهاكات حقوق الإنسان، ومحاسبة مرتكبيها. وفي هذا الصدد، يساوني القلق بوجه خاص إزاء أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها، حسبما تفيد التقارير، أجنحة الشبيبة التابعة للأحزاب السياسية، ولا سيما التابعة لحزب الأغلبية. ومما يثير القلق بوجه خاص تمتع هذه المجموعة، فيما يبدو، بإمكانية الإفلات من العقاب. وإنني أدعو من لهم نفوذ على هذه المجموعة إلى ضمان وقف هذه الأعمال وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وأود أيضا أن أكرر دعوتي للحكومة والأحزاب السياسية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان عدم استخدام شباب البلد في تحقيق مآرب سياسية ولا في ارتكاب أعمال عنف. وإنني أرحب في هذا الصدد بمبادرة أمين المظالم المتمثلة في جمع الشباب من مختلف الأحزاب السياسية لمناقشة دورهم في توطيد دعائم السلام وتعزيز التسامح في بيئة مليئة بالتحديات وإنني أُشجع السلطات البوروندية على مواصلة اتخاذ مثل هذه المبادرات الجديرة بالثناء.

٦٠ - وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذت لإضفاء مزيد من الطابع المهني على نظام العدالة. ومع ذلك، يساورني قلق إزاء بطء التقدم المحرز في مجالي استقلاليته ومساءلته. وأشعر

بالقلق من أن قلة متابعة حالات انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة تُسهم في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب. كما أشعر بالقلق لأن مقاضاة بعض الشخصيات البارزة والاستخدامات الأخرى للنظام القضائي تعطي الانطباع بأن من الضروري مواصلة الجهود لضمان حصول جميع المتهمين على محاكمة عادلة، وزيادة تعزيز احترام استقلال الجهاز القضائي.

٦١ - وتعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة آلية بالغة الأهمية لمواصلة توطيد دعائم السلام والمصالحة والتنمية. وقد أثبتت التجربة أن آليات العدالة الانتقالية بحاجة لأن تكون مملوكة بالكامل من قِبَل السكان وممثليهم والمجتمع المدني ككل. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ من خلال عملية تشاركية وشاملة. وبينما يؤسفني عدم التوصل إلى توافق واسع في الآراء خلال إعداد واعتماد القانون الذي تم بموجبه إنشاء اللجنة، لا تزال هناك حاجة حيوية لضمان استقلال اللجنة، ومن خلال ذلك ضمان مصداقيتها. وهذا هو السبيل الوحيد لحماية دورها في إرساء الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، ومعالجة الاحتياجات الملحة للضحايا، وتحديد المسؤوليات، وتعزيز المصالحة الوطنية. وإنني أحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على ضمان أن تُنجز لجنة الحقيقة والمصالحة ولايتها بطريقة مستقلة وأن تعالج جميع القضايا الكامنة في صميم النزاعات التي شهدتها بوروندي في الماضي القريب.

٦٢ - وأُحيط علما بالقانون الذي تم بموجبه إنشاء محكمة خاصة بشأن قضايا الأراضي. وأناشد الحكومة العمل على حماية المحكمة من التدخلات السياسية ومواصلة ضمان أن تتم معالجة حيازة الأراضي في السياق الأوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى تعزيز المصالحة واللُّحمة الوطنية، وبخاصة في الفترة المؤدية لانتخابات عام ٢٠١٥.

٦٣ - ولا تزال التنمية الاقتصادية والاجتماعية عنصرا رئيسيا في توطيد دعائم السلام في بوروندي. ولذلك أُرحّب بفكرة عقد اجتماع مائدة مستديرة، كمتابعة لمؤتمر الشركاء الذي عُقد في جنيف في عام ٢٠١٢، لتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية وتجديد الالتزامات المتبادلة ووضع خطة لتنمية بوروندي بعد عام ٢٠١٥. ومن شأن خطة من هذا القبيل، بالاقتران مع إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٥، أن تساعد في تهيئة بيئة مواتية لمزيد من الاستثمارات الخارجية والدعم من الجهات المانحة.

٦٤ - وأُرحِّب بوضع الخطة الانتقالية المشتركة في بوروندي، والتي ستوّجه عملية نقل المسؤوليات من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق الأمم المتحدة القطري، والحكومة، والشركاء الوطنيين والدوليين. ومما يُشجِّعني أن الخطة قد وُضعت بروح من

الشراكة والتعاون وأنها تلقى الدعم الكامل من جميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذه العملية. وفي الوقت الذي يستعد فيه مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لخفض قوامه، سيواصل تنفيذ ولايته لضمان استمرار التقدم صوب تحقيق النقاط المرجعية المتفق عليها بشأن الانتقال. وبغية تنفيذ عملية الانتقال بشكل سلس، أدعو المجتمع الدولي إلى زيادة مشاركته السياسية والمالية من أجل معالجة الثغرات الحرجة. وينبغي لهذه المشاركة أن تشمل تجهيز فريق الأمم المتحدة القطري بما يُمكِّنه من الاضطلاع بمسؤولية أكبر بعد مغادرة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ودعم إقامة مكتب مستقل بذاته لمفوضية حقوق الإنسان لضمان الاستمرارية في التصدي للتحديات في مجال حقوق الإنسان في البلد. وأُشجع المنظمات الإقليمية على زيادة التعامل مع بوروندي، وأحث الحكومة على الحفاظ على بيئة سياسية مواتية تُفضي إلى ضمان انتقال المهام على نحو سلمي وسلس ومستدام.

٦٥ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبِّر عن شكري للرئيس نكورونزيزا وحكومته لمواصلة تعاونهما مع الأمم المتحدة، وأود أيضا أن أُعرب عن تقديري لشركاء التنمية في بوروندي لاستمرار مشاركتهم ودعمهم لتوطيد دعائم السلام والتنمية المستدامة في بوروندي. وأخيرا أود أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة الذين واصلوا، تحت القيادة القديرة لممثلي الخاص بارفيه أونانغا - أنيانغا، التحلي بالالتزام والتفاني في دعم توطيد دعائم السلام في بوروندي.